47 تريليون دولار ديون لأسر مهددة بفعل كورونا

قال تقرير صادر عن معهد التمويل، إن حجم ديون الأسر حول العالم يحوم حول مستويات 47 تريليون دولار بزيادة قدرها 12 تريليون دولار عن مستويات تلك الديون إبان الأزمة المالية العالمية في 2008. وأضاف التقرير أن جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد تلقي بظلالها على تلك الديون والتي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع حاد في الإنفاق الاستهلاكي خصوصا بالأسر منخفضة الدخل ذات المديونية المرتفعة. وتعرف ديون الأسر على كونها الدين المشترك لأفراد الأسرة الواحدة والذي يشمل الديون الخاصة بالعقارات والاستهلاكية والديون المخصصة للتعليم.

وفي مسح أجراه المعهد لعينة من 75 دولة فإن ثلاثة أرباع تلك الدول يتخطى فيها إجمالي ديون الأسر للناتج المحلي الإجمالي مستويات العام 2007.

ويمثل إجمالي ديون الأسر حول العالم بالوقت الحالي نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو الأمر الذي يهدد بأزمة ديون جديدة تلوح في الأفق للأسر الأكثر تعرضا لتبعات انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19».

اتحاد المصارف: قوة ومتانة البنوك المحلية تؤهلها لامتصاص الصدمات ومواجهة التحديات

أكد اتحاد مصارف الكويت أن البنوك المحلية تتابع جميع التطورات الناجمة عن إجراءات مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ليس فقط على مستوى دولة الكويت وإنما على مستوى العالم مشددا على أن هذه البنوك تتمتع بالقوة والمتانة والمستويات العالية من مؤشرات السلامة المالية التي تؤهلها لامتصاص الصدمات والتعامل مع هذه الأزمة والظروف الاستثنائية.

وقال الاتحاد في بيان صحفي أمس إن الاقتصاد العالمي «يمر بحقبة تاريخية غير مسبوقة وتواجه جميع دول العالم ومنها الكويت التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إجراءات مواجهة تفشي الفيروس وما قد يترتب على ذلك من أزمة عالمية على الرغم من أن العالم ما زال في خضم بدايات الأزمة إذ لم يتضح بعد حجم وعمق وأبعاد تأثيرها حتى الآن».

ولفت إلى أن البنوك المحلية لديها من الكوادر الفنية وتتمتع بالقوة والمتانة والمستويات العالية من مؤشرات السلامة المالية التي تؤهلها لامتصاص الصدمات والتعامل مع هذه الأزمة والظروف الاستثنائية.

وذكر أن البنوك المحلية لديها القدرة على مواجهة مختلف التحديات سواء في إطار بيئة العمل المصرفي أو تلك الناتجة عن صدمات تجارية أو مالية إقليمية وعالمية سيكون لها تداعياتها على أوضاع الاقتصاد الكويتي.

وبين أن تاريخ القطاع المصرفي الكويتي في التعامل مع الأزمات على مدار العقود الماضية يبرهن قدرته على تجاوز تداعيات هذه الأزمات وكان آخرها الأزمة المالية العالمية عام 2008 والانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط التي بدأت منذ عام 2014.

وتابع الاتحاد أن البنوك المحلية أثبتت قدرة فائقة على مواصلة النمو وتحقيق الأرباح في ظل السياسات الاستباقية الحصيفة لبنك الكويت المركزي وفي إطار متوازن من تعليماته التحوطية التنظيمية والرقابية. وأشار إلى إدراك البنوك المحلية التام لتداعيات الأزمة المتوقعة وما سيترتب عليها من أعباء وذلك لم يمنعها من استشعار مسؤوليتها الوطنية في مؤازرة مؤسسات الدولة فيما تتخذه من إجراءات لمواجهة فيروس كورونا المستجد والتعاطف مع عملائها من الأفراد والشركات في هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة من خلال اتخاذ قرارات لتخفيف الأعباء التي تثقل كاهلهم في هذه الظروف الدقيقة.

بورصة الكويت شهدت تداول 32 مليون سهم عبر 6132 صفقة

أغلقت بورصة الكويت ثاني جلسات تعاملات الاسبوع أمس على ارتفاع مؤشر السوق العام 1ر01 نقطة ليبلغ مستوى 5ر4759 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر02 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 5ر99 مليون سهم تمت عبر 7849 صفقة بقيمة نقدية بلغت 7ر28 مليون دينار

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر26 نقطة ليبلغ مستوى 14ر4058 نقطة بنسبة هبوط بلغت 66ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 03ر32 مليون سهم تمت عبر 1717 صفقة بقيمة نقدية بلغت 8ر3 مليون دينار

وارتفع مؤشر السوق الأول 8ر14 نقطة ليبلغ مستوى 4ر5116 نقطة بنسبة صعود بلغت 29ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر67 مليون سهم تمت عبر 6132 صفقة بقيمة نقدية بلغت 8ر24 مليون دينار

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 01ر41 نقطة ليبلغ مستوى 5ر3981 نقطة بنسبة هبوط بلغت 02ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 04ر24 مليون سهم تمت عبر 1366 صفقة بقيمة نقدية 5ر3 مليون دينار

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (وثاق) و(وربة ت) و(معادن) و(آسيا) اما شركات (الدولي) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(زين) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (العيد) و(المساكن) و(كيفك) و(اكتتاب) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة اعلانا من شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن ارتفاع أرباح العام الماضي 23ر11 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 64ر9 مليون دينار عن عام 2018 وتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 30 في المئة من القيمة الاسمية للسهم بواقع 30 فلسا للسهم.

كما شهدت الجلسة افصاحا من شركة العقارات المتحدة يتعلق بتوقيعها عقد زيادة تسهيلات مصرفية (قرض) مع أحد البنوك المحلية بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي لتمويل التزامات الشركة.

التجارة: 31 محضر ضبط لمحال تجارية خالفت الإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية تحرير 31 محضر ضبط لمحال تجارية لم تلتزم بالقانون والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت الوزارة في بيان لها أمس الاثنين إن فرقها التفتيشية رصدت 257 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات. وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 38 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن مخبز آلي واحد تابع لشركة المطاحن الكويتية.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 289 شكوى عبر الخط الساخن (135) و 19 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 237 معاملة.

وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظروف استثنائية مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهليكن.

منها دعم وتمويل القطاع الخاص

«المركزي السعودي» يقر إجراءات اقتصادية لمواجهة «كورونا»

وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي «البنك المركزي»، حزمة إجراءات احترازية جديدة لمواجهة آثار انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومتابعة تأثيره في الأسواق المالية والاقتصاد.

وبحسب بيان للمؤسسة، تتضمن الإجراءات دعم وتمويل القطاع الخاص، عبر اتخاذ إجراءات تصب في صالح العميل والبنك والاقتصاد، من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أية تكاليف أو رسوم إضافية.

وذكرت المؤسسة أن إجراءاتها تهدف إلى مساعدة المنشآت في ممارسة أنشطتها، والمحافظة على مستويات التوظيف للمنشآت المتضررة من انتشار فيروس كورونا، من خلال توفير الاحتياجات التمويلية.

كانت وزارة الصحة السعودية، أعلنت الجمعة، ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا إلى 1104، عقب تسجيل 92 حالة جديدة.

ومن ضمن الإجراءات، تقديم الدعم اللازم للعملاء الأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص، وإعفاء جميع العملاء من رسوم إجراء العمليات المالية عبر القنوات الإلكترونية، ومن رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى، لمدة 6 شهور.

كذلك، طلبت مؤسسة النقد من البنوك، مراجعة إعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية، سواء للعملاء الحاليين أو العملاء الجدد، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حالياً.

وذكرت أنها تتابع جميع تطورات الآثار الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، على مختلف القطاعات الاقتصادية، وطالبت البنوك بمتابعة جميع التطورات والتحديات ومدى تأثيرها في مستويات معدلات كفاية رأس المال والسيولة. وحتى ظهر الأحد، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 668 ألفا، توفي منهم أكثر من 31 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد على 142 ألفا.

صناديق الثروة السيادية بالخليج قد تخسر 300 مليار دولار

قال تقرير اقتصادي حديث إن صناديق الثروة السيادية الخليجية قد تشهد انخفاضا في أصولها بنحو 300 مليار دولار نهاية العام الجاري، في حين تتجه صناديق الدول المنتجة للنفط عبر العالم إلى التخلص من أسهم قيمتها 225 مليار دولار بعد أن أثرت أسعار النفط المتهاوية ووباء فيروس كورونا على إيرادات تلك الدول.

وقال خبير الإستراتيجية في «جي بي مورغان» نيكولاس بانيجيرتزوجلو إن انتشار الفيروس بوتيرة سريعة أحدث اضطرابا في الاقتصاد العالمي، ودفع الأسواق للهبوط، وكبّد صناديق الثروة السيادية سواء في الدول النفطية أو غير النفطية خسائر في الأسهم تقترب قيمتها من تريليون دولار.

وأفاد التقرير بأن الحكومات في تلك الدول تواجه مشكلة مالية مزدوجة تتمثل في انخفاض الإيرادات بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط وارتفاع الإنفاق بسبب الوضع الاستثنائي.

وقال بانيجيرتزوجلو إن من المرجح أن تكون صناديق الثروة السيادية، باستثناء صندوق الثروة النرويجي، قد تخلصت من أسهم قيمتها بين 100 و150 مليار دولار في الأسابيع الأخيرة، وإن من المرجح بيع ما قيمته بين 50 و75 مليار دولار أخرى في الأشهر المقبلة. ويتعين على معظم الصناديق القائمة على النفط الاحتفاظ بسيولة احتياطية كبيرة تحسبا لاحتمال انهيار أسعار الخام، الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى طلب أموال. ولا يجري الكشف بالضبط عن حجم استثمارات صناديق الثروة السيادية أو أدوات هذه الاستثمارات، بل إن الكثير منها لا يكشف عن قيمة الأصول التي يديرها. تمثل الصناديق القائمة على ثروة الطاقة والمدعومة من الدول نسبة كبيرة من الأصول الإجمالية لصناديق الثروة السيادية البالغة نحو 8.40 تريليونات دولار التي تراكمت لكي تكون حصنا تلوذ به الدول عندما تنضب الإيرادات النفطية.

وأصبحت الصناديق السيادية أطرافا رئيسيا في أسواق الأسهم العالمية، حيث تمثل ما بين 5% و10% من إجمالي هذه الأسواق ومصدرا مهما للدخل لمديري الأصول في وول ستريت.

وقال التقرير إن حكومات عدد من دول الخليج، بينها السعودية وأبو ظبي بالإضافة إلى نيجيريا وأنغولا، تأثرت بشدة بانخفاض الأسهم العالمية بما يقرب من 20%، مضيفا أن موازنات هذه الدول تتعرض لضغوط بسبب انخفاض أسعار النفط الذي اقترب من الثُلثين هذا العام.

وقال كبير خبراء الاقتصاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد التمويل الدولي جابريس إراديان إن صناديق الثروة السيادية الخليجية قد تشهد انخفاض أصولها بمقدار 296 مليار دولار بنهاية العام الجاري.

وتشكل خسائر سوق الأسهم حوالي 216 مليار دولار من هذا الانخفاض، في حين سحبت الحكومات التي تعاني من شح السيولة 80 مليار دولار أخرى.

وقد عرضت البنوك المركزية في السعودية والإمارات وقطر حوافز تبلغ قيمتها الإجمالية 60 مليار دولار، رغم أن توقعات شح السيولة فرضت ضغوطا على العملات الخليجية المربوطة بالدولار الأميركي منذ عشرات السنين. وقال داناي كيرياكوبولو كبيرة الاقتصاديين بالمنتدي الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية، وهو مؤسسة بحثية، قولها «من الأسئلة المطروحة ما إذا كان بعض هذه الأموال سيستخدم في دعم العملات إذ إن بعض الأطر القانونية تتيح ذلك». وأضافت «في السنوات العشر السابقة نقلت بعض الدول احتياطات من بنوكها المركزية إلى الصناديق السيادية، الأمر الذي سمح لها بالاستثمار في أصول محفوفة بمخاطر أكبر، إذ غن لديها قدرا أكبر من المرونة». وتابعت «أما الآن فربما تكون تلك مشكلة لأن لديك احتياطات أكبر في الصندوق السيادي مما لدى البنك المركزي عندما تحتاج للاحتياطات للدفاع عن العملة». والسعودية من بين الدول التي نقلت في السنوات الأخيرة احتياطات من بنكها المركزي لدعم صندوق الاستثمارات العامة، وهو أداة الاستثمار السيادي في المملكة ويملك حصصا في شركة أوبر وشركة لوسيد موتورز لصناعة السيارات الكهربائية، وكانت أصوله المدارة تبلغ نحو 300 مليار دولار في 2019.

وفي العام 2015 الذي شهد الانهيار السابق في أسعار النفط، عمد البنك المركزي السعودي، الذي كان يشرف حينذاك على شريحة أكبر من استثمارات المملكة لا سيما في الأوراق المالية مثل سندات الخزانة الأميركية، إلى تخفيض أصوله الخارجية بأكثر من 100 مليار دولار لتغطية عجز ضخم في موازنة الدولة.

بنهاية شهر فبراير الماضي

1.86 تريليون ريال حجم الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج

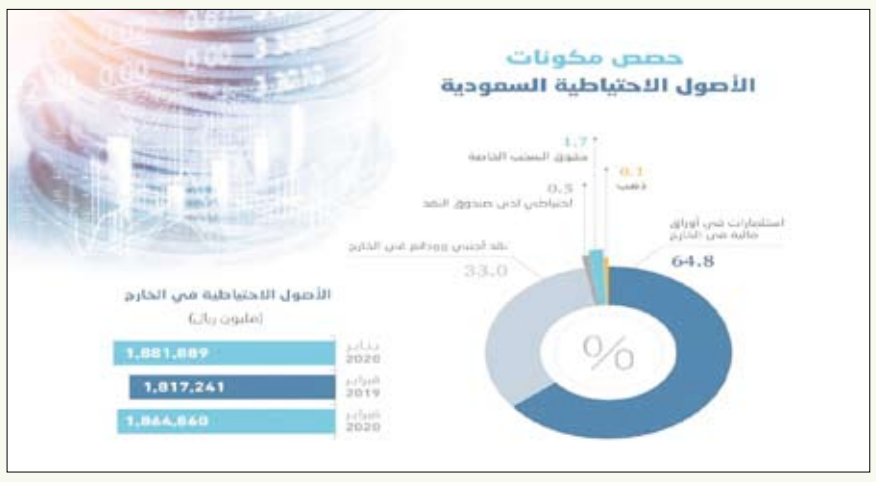

بلغت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج بنهاية شهر فبراير الماضي نحو 1.865 تريليون ريال مقابل 1.882 تريليون ريال بنهاية شهر يناير السابق له، متراجعة بنسبة 0.9% بما يعادل 17 مليار ريال.

ويشمل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي والودائع في الخارج، إضافة إلى الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج.

وكشفت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، جاء التغير بحجم الأصول الاحتياطية بشكل رئيسي من الانخفاض في النقد الأجنبي والودائع في الخارج، وفقا لما نقلته صحيفة «الاقتصادية».

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج بنهاية (فبراير) على أساس سنوي 2.6% بما يعادل 47.6 مليار ريال، بعد أن كانت تبلغ 1.817 تريليون ريال بنهاية شباط (فبراير) 2019.

وفي تفاصيل البنود، تراجعت الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج على أساس شهري 0.2% «1.86 مليار ريال»، لتبلغ 1.208 تريليون ريال بنهاية الشهر الماضي، مقابل 1.109 تريليون ريال بنهاية الشهر السابق له، مستحوذة على 64.8% من الأصول الاحتياطية الأجنبية.

وتراجع إجمالي النقد الأجنبي السعودي والودائع في الخارج إلى 615 مليار ريال بنهاية الشهر الماضي، مقابل 630 مليار ريال بنهاية الشهر السابق عليه، بنسبة انخفاض 2.4% بما يعادل نحو 15 مليار ريال.

كما تراجع «الاحتياطي لدى صندوق النقد» إلى 9.34 مليار ريال بنهاية الشهر الماضي، مقابل 9.38 مليار ريال بنهاية الشهر السابق له، بنسبة تراجع 0.5% بما يعادل 43 مليون ريال.

كما انخفضت «حقوق السحب الخاصة» إلى 31.14 مليار ريال بنهاية الشهر الماضي، مقابل نحو 31.28 مليار ريال في الشهر السابق عليه، بنسبة تراجع 5 في المائة بما يعادل 143 مليون ريال.

فيما استقر رصيد «الاحتياطي» لدى السعودية من الذهب عند 1.62 مليار ريال، وهو المستوى نفسه الذي يحافظ عليه منذ شباط (فبراير) 2008.

وكانت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج خلال 2019 ارتفعت 0.6% «11.05 مليار ريال»، إلى نحو 1.873 تريليون ريال مقابل 1.862 تريليون ريال بنهاية 2018.

وارتفعت خلال العام بأعلى وتيرة خلال خمسة أعوام، أي منذ أن ارتفعت بقيمة 24.9 مليار ريال في عام 2014، إذ بلغت الأصول الاحتياطية 2.721 تريليون ريال بنهاية 2013، ثم 2.746 تريليون ريال في عام 2014.

وأكدت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، في وقت سابق، أن عوائد استثمارات احتياطيات السعودية في الخارج، التي تديرها المؤسسة، شبيهة بنظيراتها في البنوك المركزية العالمية.

ارتفاع تحويلات الوافدين في قطر للخارج 3.5 بالمئة خلال 2019

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع تحويلات الوافدين في قطر بنسبة 3.5 بالمئة خلال 2019، على أساس سنوي.

وذكرت بيانات مصرف قطر المركزي، أن تحويلات الوافدين للخارج ارتفعت إلى 43 مليار ريال (11.9 مليار دولار) خلال العام الماضي. وكانت تحويلات العاملين في قطر سجلت 41.54 مليار ريال (11.5 مليار دولار) في 2018. وأوضحت البيانات، أن ميزان التحويلات الجارية (يرصد كل التحويلات إلى داخل أو خارج البلاد) سجل عجزا بـ 60.44 مليار ريال (16.7 مليار دولار) بالعام الماضي، بارتفاع 1.5 بالمئة على أساس سنوي. واستقبلت قطر نحو 4.91 مليار ريال (1.36 مليار دولار) تحويلات قادمة من الخارج (لا تتضمن قيم التحويلات التجارية)، مقابل تحويلات خارجة بقيمة إجمالية 65.36 مليار ريال (18.13 مليار دولار) خلال 2019. ويزيد عدد الوافدين في قطر عن 2.1 مليون نسمة، من قرابة 100 جنسية حول العالم، ويمثلون 88 بالمئة من التركيبة السكنية في البلاد، معظمهم من جنسيات آسيوية.